

تأثير التحرش الجنسي على الاستقرار المهني للمرأة العاملة.
دراسة ميدانية بالمركز الاستشفائي الجامعي لولاية تيزي وزو.

**The impact of sexual harassment on the occupational stability of working women
a field study At the University Hospital Center of Tizi Ouzou State.**

حكيمه حاج علي *

جامعة أبو قاسم سعد الله الجزائر 2 (الجزائر) - hadjali.hakima@univ-alger2.dz
الحسين حماش

جامعة أبو قاسم سعد الله الجزائر 2 (الجزائر) - hamach.elhocine@univ-alger2.dz

تاريخ القبول: 2021/12/31

تاريخ الإرسال: 2021/09/23

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى فحص الفروق في التحرش الجنسي والاستقرار المهني وفقاً لمتغيرات السن والحالة الاجتماعية وسنوات الخبرة لدى عينة من العاملات بالمركز الاستشفائي الجامعي بولاية تيزي وزو. تم استخدام في الدراسة الحالية استبيان التحرش الجنسي ومقياس الاستقرار المهني لتقدير درجات استجابات أفراد العينة حول استبيان التحرش الجنسي ومحاوره والاستقرار المهني. وقد بلغ حجم عينة الدراسة مائة عاملة (100). وأسفرت نتائج الدراسة عن:

- 1- وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير السن.
 - 2- عدم وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية.
 - 3- وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.
 - 4- وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول التحرش الجنسي في الإستقرار المهني.
- الكلمات المفتاحية:** التحرش الجنسي؛ المرأة العاملة؛ الاستقرار المهني.

Abstract:

The current study aimed to examine the differences in sexual harassment and occupational stability according to the variables of age, and the marital status and years of experience among a sample of female workers in the university hospital center of Tizi Ouzou, In the current study, the sexual harassment questionnaire and the occupational stability scale were used to estimate the degree of responses of the sample members about sexual harassment and its axes and occupational stability. The size of the study sample was one hundred (100) female workers The results of the study resulted in:

- 1- There are statistically significant differences between the responses of the sample members about sexual harassment according to the age variable.
- 2- There are no statistically significant differences between the responses of the sample members about sexual harassment according to the marital status variable.
- 3- There are statistically significant differences between the responses of the sample members about sexual harassment according to the variable years of experience
- 4- There are statistically significant differences between the responses of the sample members about sexual harassment in occupational stability

Keywords: Sexual harassment; working woman; occupational stability.

مقدمة:

يعتبر خروج المرأة لميدان العمل ظاهرة جديدة على المجتمع، إذ لم يكن من المألوف أن تخرج لكسب الرزق مقارنة بالرجل. وما إن انتهى القرن 19 حتى بدأ عدد العاملات في تزايد مستمر، بحيث غزوت مختلف الميادين وجميع المهن، وقد حصلت المرأة على حقوقها نتيجة لما سارت فيه المجتمعات من مراحل غيرت أوجه التيارات الفكرية فيها، ثم بدأ أنصار المرأة بالمطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية.

إن دخول المرأة ميدان العمل أثار إشكالية حول أسباب ودوافع خروجها للعمل ونتائج اختلاطها بالجنس الآخر، فكان من الضروري معرفة علاقة المرأة بالرجل، خاصة بعد أن اتسعت رقعة الصناعة، حيث انتقلت المرأة من العمل في المنزل إلى العمل خارجه، فجدتها في الإدارة والمصانع وقطاع التعليم والتربية وقطاع الصحة... الخ إلى جانب الرجل لكن أمام هذا الوضع الجديد، ظهرت عراقيل في طريقها وهذا ما جعلها تتعرض لضغوطات متعددة، فكان التحرش الجنسي في صلب الاهتمامات الأساسية لكل النساء وبخاصة بعد تنامي الظاهرة في بعض أماكن العمل مثل الإدارات، والمؤسسات التعليمية والاستشفائية عمومية كانت أو خاصة، مما جعل صعوبة مقاومتها مطروحة بحدّة أمام عجز المرأة عن تقديم شكوى لدى السلطات المختصة فيصبح من الضروري على المرأة أن تقاوم هذا التحرش وتبقى صامته مهما كان نوع التحرش الذي تعرضت له.

وما يزيد من حجم الإشكالية هو أن مجتمعاتنا العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تعد هذه القضية ضمن الطابوهات الاجتماعية، حيث لا يجوز مجرد التحدث عنها ويحرص الجميع على الابتعاد عن التطرق إليها، ولعل خير الأدلة على ذلك في حدود -علم الباحثة - هو قلة الدراسات والبحوث التي تناولت مثل هذه الظواهر الاجتماعية للتعرف على أبعادها وحجمها ومدى شيوعها، وفي محاولة لتقديم الأطر الخاصة بمحاولة القضاء عليها كأحد الظواهر السلبية التي قد يؤدي شيوعها وانتشارها إلى تهديد أمن واستقرار المرأة العاملة، وسلامة المجتمع ككل باعتبار أن من أهم ما يريده أفراد المجتمع بصفة عامة والنساء بصفة خاصة هو الشعور بالأمان والاستقرار في العمل فهم بحاجة إلى الإحساس بالاطمئنان وعدم توفره هو السبب في إحداث تأثير كبير في نفسية المرأة العاملة ومستقبلها المهني.

والجزائر كغيرها من الدول الأخرى لم تقلت من هذه الظاهرة، حيث تشهد انتشارا واسعا، فالمرأة العاملة تواجهها معضلة، وهي المضايقات الجنسية في أماكن العمل، وبخاصة تلك التي يكثر فيها الاختلاط بين الجنسين، وهذه المضايقات والاعتداءات الجنسية على المرأة العاملة تتعرض لها الكثير من النساء من قبل المسؤولين أو من الزملاء، مما أثار جدلا وخوفا كبيرين في الجزائر، من أن الحديث عن مثل هذه الأمور فيه شحا للمعلومات وتكتما على حقائق كثيرة، لأنه لا يتم بحثها بشفافية، وقد نجد فرقا واسعا في طرح مثل هذه القضايا على الملء، وتناولها بالأرقام والإحصائيات ومقارنة بالقضايا الأخرى، ومن جهة أخرى فإن الكثير من النساء اللاتي مررنا بتجربة التحرش الجنسي في العمل لا يقمن بتقديم شكوى ضد المتحرش لأسباب عدة منها الخوف من الفضيحة والخوف من فقدان مركز عملها، إضافة إلى حساسية وضع المرأة في المجتمع الجزائري. وكذا عدم إمكانية إثبات حدوث التحرش الجنسي.

أمام هذا الوضع يستغل الفاعل فرصة حاجة المرأة إلى العمل و خوفها من الفضيحة فيمس بعرضها و شرفها. فتجد المرأة نفسها امام خيارين هما: إما تغيير مركز الشغل أو التخلي عن العمل نهائياً، و إما القبول بأمر الواقع بالرضوخ لمطالب الفاعل (المتحرش) وهذا ما يشجعه ليتمادى في تصرفاته اللااخلاقية.

وفي هذا الصدد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه المشكلة - والتي نجد فيها شحا للمعلومات وتكتما على حقائق كثيرة رغم أن هذه الظاهرة في الوقت الحالي بدأت منذ مدة طويلة تأخذ أبعادا خطيرة في أغلب المؤسسات الخاصة والعامة - وما هي الأسباب التي تدفع ببعض الرجال في ميدان العمل للقيام بهذا السلوك، ورغم كل الصعوبات التي ستواجهنا فإننا رضينا بها أملا منا أن نعطي ولو القليل من الأهمية لمثل هذه المواضيع التي تهدد العنصر الأكثر فاعلية في المجتمع ألا وهو المرأة.

وفي ضوء ما سبق وما أسفرت عنه نتائج بعض الدراسات السابقة يتحدد هدف الدراسة الحالية في تبين الفروق بين أفراد العينة في استجاباتهم حول التحرش الجنسي وفقا لمتغيرات السن والحالة الاجتماعية و سنوات الخبرة .

وتتحدد مشكلة دراستنا في الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- هل توجد فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة في استجاباتهم حول استبيان التحرش الجنسي ترجع إلى السن؟.
- 2- هل توجد فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة في استجاباتهم حول استبيان التحرش الجنسي ترجع إلى الحالة الاجتماعية؟.
- 3- هل توجد فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة في استجاباتهم حول استبيان التحرش الجنسي ترجع الى سنوات الخبرة؟.
- 4- هل توجد فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة في استجاباتهم حول استبيان الاستقرار المهني؟.

1- فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: توجد فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة في استجاباتهم حول استبيان التحرش الجنسي ترجع إلى السن.

الفرضية الثانية: توجد فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة في استجاباتهم حول استبيان التحرش الجنسي ترجع إلى الحالة الاجتماعية.

الفرضية الثالثة: توجد فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة في استجاباتهم حول استبيان التحرش الجنسي ترجع إلى سنوات الخبرة.

الفرضية الرابعة: توجد فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة في استجاباتهم حول استبيان الاستقرار المهني.

2- أهداف الدراسة :

محاولة تفسير ظاهرة التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة والذي يهدد أمنها وحياتها النفسية والمهنية.

معرفة أسباب التحرش بالمرأة العاملة.

كشف الحجاب عن الظاهرة وأسباب سكوت المرأة عنها في المجتمعات المحافظة كالجزائر.

التعرف على مظاهر التحرش الجنسي في أوساط العمل.

التعرف على نتائج التحرش الجنسي على المرأة العاملة الجزائرية والتأثيرات النفسية ونتائجها على

مردودها في العمل، ومدى خطورته على مستقبلها المهني.

3- أهمية الدراسة:

التعرف على مشكلة التحرش بالمرأة العاملة في الجزائر التي تعاني منه اغلب النساء دون استثناء، ودون

اختلاف في المستوى التعليمي، المستوى الاجتماعي، المستوى الثقافي، الحالة المدنية.

يعتبر التحرش الجنسي من بين مشكلات العصر الخطيرة التي تعاني منها المرأة بكثرة في مجال عملها

والتي تهدد مستقبلها المهني، سواء في استقرارها الوظيفي أو العائلي وتوازنها النفسي.

محاولة التعرف على المشكلات النفسية والاجتماعية التي تتعرض لها المرأة العاملة.

4- تحديد مصطلحات الدراسة:

1.4- التحرش الجنسي:

تعرف ماري فرانس ايريقيان (Marie France Hirigouyen) التحرش الجنسي على أنه " ما هو

إلا خطوة إضافية نحو التحرش الذهني يمس الجنسين الرجل والمرأة، لكن في أغلب الحالات الموصوفة أو

المقدمة بالشكوى تتعلق خاصة بالنساء ضحية لاعتداء الرجال وفي اغلب الأحيان من طرف مسؤولهم ."

والتحرش الجنسي لا يعني الوصول إلى إرضاء رغبة ذات طبيعة جنسية فقط، بل لإثبات سلطة المعتدي

واعتبار النساء كأداة للجنس" (Hirigouyen, 1998 p. 84)

ويعرفه جوستان نيكولاس فيشر (Gustave Nicolas Ficher) أنه " شكل خاص من أشكال العنف

في ميدان العمل، هذا الشكل من العنف يتمثل عادة في تكرار أفعال أو اعتداءات جسمية شفهية أو غير

شفهية مزعجة لها هدف جنسي يمس حرية وكرامة المرأة والرجل في العمل" (Ficher, 2003 p. 137)

ويرى نوربرت سيلامي (Norbert Sillamy): " بأنه مضايقة شخص باقتراحات أو عن طريق الكلام

بأفعال غير أخلاقية، وليست في محلها، حيث تشعر الضحية بإهانة وتعرض لشرفها" (Norbert,

1991 p. 126)

أما في هذه الدراسة نقصد بالتحرش الجنسي تلك المضايقات التي تتعرض لها المرأة العاملة في

نطاق علاقات العمل والصادرة من أحد العاملين (زميلا أو رئيسا) نحو إحدى العاملات (زميلة-

مرؤوسة) بصفة متكررة، عن طريق التحرش الشفوي بكلام قبيح وإطلاق عبارات مشينة خادشة

بالحياء، أو حتى التلميحات الجسدية، والإلحاح في طلب لقاء، إضافة إلى طرح أسئلة جنسية،

ونظرات موحية إلى ذلك وصولا إلى اللمس والتحسس واستعمال القوة في بعض الحالات من خلال

استغلال.

6.4- الاستقرار المهني:

جاء في تعريف لبول البو Paul Albou " أن الاستقرار هو ثبات العامل في المصنع حتى التقاعد "

(Albou, 1975 p. 90)

و نقصد به في الدراسة الحالية هو بقاء العامل في خدمة المنظمة لمدة أطول عن طواعية ورغبة منه دون ترك المنظمة حين تتوفر لديه البدائل، كما يعني مدى تمسك العامل بعمله في ظل توفر بدائل أخرى.

7.4- المرأة العاملة:

هي تلك المرأة التي تتحمل مسؤولية مزدوجة في أدائها لمهمتين رئيسيتين، فالأولى دور ربة بيت داخل أسرتها والثانية الخروج إلى العمل قصد تغطية حاجيات الأسرة (فتحي، 2010 صفحة 11) في هذه الدراسة نقصد بها المرأة التي تعمل خارج البيت وتبتعد عن أسرتها لمدة زمنية معينة وذلك حسب طبيعة عملها قصد الحصول على أجر شهري وإثبات مكانة اجتماعية.

5- الدراسات السابقة :

1.5- الدراسات العربية :

- في الأردن :

صاحبة الدراسة هي الدكتورة أمل عواودة (2009) تحت عنوان "العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي الأردني"، تطرقت إلى موضوع العنف ضد المرأة العاملة الأردنية، وقد تطرقت الدراسة إلى موضوع المضايقات والتحرشات الجنسية في بيئة العمل ذلك الموضوع الذي أغفلته العديد من الدراسات لحساسية الموضوع وخصوصيته. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج جاءت على النحو التالي: بلغت نسبة النساء العاملات المتزوجات في عينة الدراسة 51.6% في حين بلغت نسبة الغير متزوجات 42.7% و 54.6% يقعن في الفئة العمرية من (25-35). أكدت الدراسة على أن المرأة الأردنية العاملة تعاني من أشكال العنف الوظيفي كافة، كما أكدت الدراسة أن المضايقات الجنسية في بيئة العمل وصلت إلى 77.4%. أشارت النتائج أن أكثر أشكال التحرشات الجنسية انتشارا هو إبداء الإعجاب والغزل الصريح بنسبة 46.6% في حين بلغت نسبة من واجهن التعليق على اللباس والماكياج بـ 43.6%، وتعد المصافحة المتعمدة والنظرات الخبيثة من أكثر أشكال التحرشات الجنسية شيوعا إذ بلغت نسبتها 26.5% (عواودة، 2009 صفحة 102).

كما دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وتعرضها للمضايقات، كما لا توجد علاقة بين عمر المرأة والتحرشات الجنسية وهذا يعني أن لا وجود لأي مانع أو حاجز يحمي المرأة من ممارسة التحرشات، فهي تتعرض للمضايقات سواء كانت متعلمة أو غير متعلمة، صغيرة أو كبيرة، فالرغبات الجنسية عبارة عن حاجات تحتاج إلى إشباع فقط، كما لا توجد علاقة بين المهنة والمضايقات الجنسية لأن المرأة العاملة تتعرض للمضايقات بكل أنواع الأعمال والمهن دون استثناء. (عواودة، 2009 صفحة 102).

- مصر:

لقد قام كل من الدكتور طريف شوقي أستاذ علم النفس بجامعة القاهرة، الدكتور عادل محمد هريدي أستاذ بجامعة المنوفية بهذه الدراسة التي أقيمت في مصر، وقد تناولت موضوع التحرش الجنسي بالمرأة العاملة داخل عملها وسر التصرف المشين من طرف زميلها أو رئيسها، حيث أشارت الدراسة إلى أنه من بين 100 امرأة يوجد 68% تعرضنا فعلا للتحرش الجنسي داخل

محيط العمل، سواء كان هذا التحرش لفظيا أو بدنيا، كما أكدت الدراسة أن 27% من الضحايا وافقن على التحرش الجنسي ظنا منهن أنه نوع من الدعاية طالما أن الأمر لم يتعد أكثر من هذا. النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة:

اتضح أن المتحرش زميل في كثير من الحالات كما يتوقع البعض، وفيما يتصل بالتعرض للتحرش بنوعيه اللفظي والبدني في العمل فإن النسب التي أظهرتها نتائج البحث تعتبر مرتفعة نسبيا، حيث أن 68% من أفراد العينة عانينا منه و 46% تحرش لفظي مقابل 22% تحرش بدني ولفظي معا أي أن أفراد العينة هن اللاتي يعملن في بيئات عمل غير مناسبة. (فرج، وآخرون، 2004 صفحة 25)

- دراسة مديحة أحمد عبادة و خالد كاظم أبو دوح 2007:

استهدفت هذه الدراسة فحص طبيعة أفعال التحرش الجنسي العام والتحرش الجنسي بالمحارم من الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بهذه الأفعال داخل السياقات المتباينة للحياة اليومية الخاصة بالمرأة والوصول لأهم أشكال التحرش الجنسي الموجودة داخل سياقات التفاعل الاجتماعي القائم بين الأنثى والبيئة الاجتماعية المحيطة بها ورصد أهم التداعيات المترتبة على تعرض الأنثى لأي شكل من أشكال التحرش الجنسي.

ولقد كشفت نتائج الدراسة عن حقيقة أن التحرش الجنسي وأشكاله المختلفة ظاهرة موجودة بين عينة الدراسة، حيث رأت معظم عينة الدراسة وبنسبة 78.6% إن الأونة الأخيرة تشهد تزايدا لأفعال التحرش الجنسي.

كما أكدت نتائج الدراسة أن 62.1% من عينة الدراسة أكدت أن جميع النساء عرضة لأفعال التحرش الجنسي، بمعنى أن هذه الأفعال لم تعد موجهة نحوى شريحة معينة من النساء (عبادة وأبو دوح، 2007، ص 128).

- دراسة رشا محمد حسن 2008:

هدفت الدراسة لتوصل إلى تفسير حول ظاهرة التحرش الجنسي وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 2500 مفردة من النساء المصريات والأجنبيات، وتوصلت الدراسة أن النساء الأكثر عرضة للتحرش الجنسي وهم من الفئة العمرية من 19-25 سنة وكذلك المظهر العام للنساء وهو سبب أساس من دوافع التحرش (محمود فتحي، 2010، ص 13).

- دراسة الأنجيريكو (Alan Grieco):

قامت الأنجيريكو بعمل دراسة حول التحرش الجنسي في مهنة التمريض، وقد أكدت الدراسة على تعرض الممرضات للتحرش من قبل مديريهم ومرضاهم والعاملين حيث أشارت 82% من العينة على تعرضهن بالفعل للتحرش الجنسي، كما كشفت الدراسة عن أن النساء ممن تعرضن للتحرش الجنسي أصغر سنا ممن لم يتعرضن لذلك (حسن، 2008، ص 3-33).

-دراسة باتيت Banet في مصر:

يفيد أن نسبة 40 بالمائة من نساء مصريات أفدن أنهن تعرضن للتحرش الجنسي من خلال اللمس "وأشارت الدراسة التي جرت على عينة من 1082 استمارة إلى أن التحرش لا يقتصر فقط على عمر أو طبقة اجتماعية معينة، ولكنه يعوق تقدم المرأة ديموغرافياً مؤكداً أن أبرز الأشكال الشائعة للتحرش هو اللمس بنسبة 40%، يليه التحرش بالألفاظ البذيئة بنسبة 30%، بحسب تقرير لصحيفة المصري نشرته أخيراً.

وأكدت الدراسة التي أجريت في عدة محافظات، منها القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية وقنا والمنيا وسوهاج ولأقصر انه حتى النساء الأكبر سنا يواجهن أشكالاً مختلفة من التحرش بنسبة عالية، مما يعني أن مظهر البنت أو عمرها الصغير ليس مكن إثارة الرجال للتحرش بالنساء كما يعتقد الكثيرون.

- في المغرب:

دراسة سوسيلوجية وقانونية تحت عنوان التحرش الجنسي بالمغرب، الصادرة عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب سنة 2001 وهي عبارة عن دراسة سوسيلوجية قانونية أجريت من طرف الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتنسيق مع الإتحاد المغربي للشغل بخصوص قضية العاملات اللواتي خضن إضراباً تضامنياً مع زميلاتهن المتحرش بهن جنسياً سنة 1995.

مناقشة وتفسير النتائج:

لقد استعملت في هذه الدراسة تقنيات الملاحظة المباشرة وغير مباشرة لقياس نطاق انتشار ظاهرة التحرش الجنسي على المستوى العام ، تم استجواب(40) امرأة بالوقوف على (107) حالة تحرش جنسي بما معدله 2.67 ونسبة نموه 167.5% .

تقنية الملاحظة غير المباشرة 544 حالة، ووصل فيها معدل 10.88 بلغت نسبة النمو 12.60 % إضافة إلى أن 60 % يعترفون بانتشار الظاهرة في المغرب .

على مستوى القطاعات، بينت التقارير التي اعتمدت التقنيتين المذكورتين أن القطاع العام هو الأقل عرضة لهذه الظاهرة. نتائج هذه الظاهرة أثبتت أن نسبة كبيرة من النساء المتحرش بهن مرتفعة في كل القطاعات ، وأن درجة انتشارها تتطلب إجراءات عاجلة للحد منها. (فتحي، 2010 صفحة 12)

1- أظهرت تقنية الملاحظة غير المباشرة أن العاملات والمستخدمات هذه الفئة الأكثر تعرضاً للظاهرة التحرش الجنسي في أماكن العمل.

2- في القطاع الخاص العاملات هن الفئة الأكثر تعرضاً للتحرش الجنسي، فيما أن تقنية الملاحظة المباشرة السكرتيرات هن الأكثر عرضة للتحرش الجنسي داخل القطاع العام.

3- في القطاع الشبه عمومي نسبة هامة من النساء الأطر والسكرتيرات يتعرضن لهذه الظاهرة.

4- 35 % من الرجال المستوجبين ومن بينهم البرلمانيون أشاروا أن المرأة تتحمل قسطاً من المسؤولية في انتشار الظاهرة، وقد فسروا موقفهم في التصرفات المثيرة والمستفزة للمرأة المتحرش بها.

5-2- الدراسات الأجنبية :

- دراسة جوكلين هاندي (Jocelyn Handy 2006) عن التحرش الجنسي في مدينة نيوزلندية دراسة وصفية لثلاث منظمات، يهتم هذا البحث بعرض خبرات وتجارب النساء مع التحرش الجنسي في ثلاث منظمات مختلفة في مدينة نيوزلندية (فتحي، 2010 صفحة 12) .

- أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيار ثلاث منظمات لها سمات وخصائص تنظيمية مختلفة، فالمنظمة الأولى خاصة بأعمال وصناعة اللحوم وهي قطاع يسيطرون عليه الذكور وتنخفض فيه نسبة النساء العاملات، أما القطاع الثاني هو محل تجاري للبيع بالقطاعي وهذا القطاع تسيطر عليه خدمات النساء، أما القطاع الثالث هو مكتب لفرع أحد البنوك كان عبارة على منظمة خدمات تسيطر عليها النساء من أصحاب الياقات البيضاء (فتحي، 2010 صفحة 12)

أ- نتائج الدراسة بالنسبة لعمال وصناعة اللحوم:

- فلقد وضح يانت 1991 أن النساء الشابات العازبات اللاتي يعملن في البيئات ذات السيطرة الرجولية يواجهن بدرجة متكررة محاولات ثابتة مستمرة لجعلهن يشاركن في علاقات جنسية وقد يصبحن أدوات وأغراض للتنافس الجنسي بين الرجال، وفي وحدة صناعة اللحوم النساء اللاتي دخلن في علاقات ثابتة مستقرة مع الرجال العمال كان ينظر إليهن المشاركات في الدراسة على أنهن حصلن على بعض الحماية من خلال المزيد من التحرش الجنسي بشرط حرصهن على عدم تحدي ومواجهة العمال الرجال.

وتوضح الدراسة أيضا أن بعض المشاركات في الدراسة حاولن تغيير مجال عملهم في المصنع والعمل في مجال آخر لا يسيطر عليه الرجال فهؤلاء تعرضن لتحرش أكثر عدوانية و عنفا واعتقدوا بأنه هذا التحرش كان مصمما ومقصودا ليثبت أنهن غير جديرات وغير كفئات ولطردهن من وظيفتهن. (فتحي، 2010 صفحة 13)

ب- نتائج الدراسة بالنسبة لمحل البيع بالتجزئة:

اختلف نمط ونموذج التحرش الجنسي في محل ومتجر البيع بالتجزئة اختلافا كبيرا وبارزا عن ذلك التحرش الجنسي الذي كان يحدث ويقع في وحدة صناعة اللحوم، وهذا يرجع في جزء منه إلى حقيقة أن الأفراد العاملين الذكور والعملاء كانوا أغلبية وكان يتحدثون بمعزل وكل بمفرده وليس على نحو جماعي وهذا أدى إلى تحول وتغير ميزان وتوازن القوة بين الجنسين، ومكن النساء من أن يكافحن ويواجهن التحرش الجنسي بفاعلية أكبر كأفراد وجماعة.

ج- نتائج الدراسة الخاصة بالمنظمة الثالثة البنك:

للحفاظ على العلاقات مع العملاء ينظر إلى قضية التحرش الجنسي على أنها شيء ما يجب إدارته والتحكم فيه، وتنتهي هذه الدراسة إلى أن المنظمات ترتبط جزئيا فقط ببيئتها وتحفظ بدناميكياتها وقواها الحركية التي تضمن أن يأخذ التحرش الجنسي في محل العمل الكثير من الأشكال ويكون له معاني متعددة ونتائج متعددة وكما توضح هذه الدراسة الحدود التي ترسمها النساء بين السلوك الذكوري المقبول وغير المقبول تكون مرتبطة بدرجة عالية بالسياق وأيضا

الأساليب التي يتعاملن بها مع التحرش تكون مرتبطة بالسياق بدرجة مرتفعة وتتأثر بشكل كبير بالدعم الاجتماعي المتوفر من النساء الأخريات والبيئة والثقافة التنظيمية. (فتحي، 2010 صفحة 13).

- فرنسا:

تطرق المؤلف روبرت ماتيو Robert Matyou في كتابه (Le Harcèlement Fiscal, 1994) إلى التمييز بين الجنس كذا موضوع التحرش الجنسي، ومن خلال دراسته أكدت النتائج أن الفئات اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي هن من جميع الفئات، المتزوجات، العازبات، المطلقات، وبالرغم من وجود قانون لردع المتحرشين إلا أن القانون يحمل ثغرات، مما أدى إلى ما يسمى بالتمييز بين الجنسين. (حاشي، 2008 صفحة 38).

6 - الطريقة والأدوات:

6-1- منهج الدراسة :

اعتمدنا في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي وقد عرفه (محمد بوعلاق) بأنه الفرع الذي يهتم بطرق جمع البيانات، تبويبها، تنظيمها، عرضها، تلخيصها ووصفها باستخدام جداول تكرارية أو رسوم بيانية (بوعلاق، 2009 صفحة 12) .

إضافة إلى أنه يحلل ويفسر ويقارن ويقوم من أجل التوصل إلى التعليمات ذات المعنى ويثري به رصيد معارفنا عن تلك الظاهرة . (عريفج، الأردن صفحة 110)

6-2- المجتمع الأصلي للدراسة : يتمثل مجتمع البحث في عاملات المركز الاستشفائي الجامعي لولاية تيزي وزو و الذي يقدر عددهم الى غاية 2018-2019 بـ 1536 عاملة موزعة حسب الوظيفة كالتالي: - الفريق الطبي: 583- الفريق الشبه الطبي : 680 - الهيئة الإدارية : 263- الآخرون : 10 المجموع : 1536

6-3- الإطار الزمني والمكاني لإجراء الدراسة:

قمنا بإجراء هذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين شهر نوفمبر من سنة 2018 إلى غاية شهر جانفي 2019.

6-4 - عينة الدراسة

بما أن موضوع البحث يهتم بالنساء العاملات، فقد تم الاتصال بمجموعة من النساء العاملات بالمركز الاستشفائي الجامعي بولاية تيزي وزو، قدر عددهن بـ (100) عاملة.

وقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية. وقد تم عرض خصائصهن في الجداول التالية:

- خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (01)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية والعدد والنسب المئوية

العدد	الحالة الاجتماعية
39	عازبة
53	متزوجة
08	مطلقة
100	المجموع

يتبين من الجدول رقم (01) أن أعلى نسبة هي للعاملات المتزوجات، حيث بلغت 53%، وتليها نسبة العاملات العازبات بـ 39% بينما بلغت نسبة العاملات المطلقات 8%.

الجدول رقم (02)

يبين توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة والعدد والنسب المئوية

النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
36	36	أقل من 5 سنوات
36	36	من 5 و أقل من 8 سنوات
28	28	من 8 سنوات فأكثر
100	100	المجموع

يتضح من الجدول رقم (02) أن نسب أفراد أقل من 5 سنوات خبرة ومن 5 وأقل من 8 سنوات خبرة هي متساوية، حيث بلغت 36% و ، بينما بلغت 28% عند ذات 8 سنوات فأكثر من الخبرة في المهنة.

الجدول رقم (03)

يبين توزيع أفراد العينة حسب السن والعدد والنسب المئوية.

النسبة المئوية	العدد	الفئات
24	24	[30-23]
26	26	[35-31]
29	29	[40-36]
21	21	[50-41]
100	100	المجموع

يتبين من الجدول رقم (03) أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة تتمركز في فئة 36-40 سنة حيث بلغت 29%، ثم تليها فئة 31-35 سنة بـ 26% وفئة 23-30 سنة بـ 24% وفئة 41-50 سنة بـ 21%، والملاحظ ان هذه النسب متقاربة.

7- أدوات البحث: تمثلت في :

7-1- استبيان التحرش الجنسي:

- وصف الاستبيان:

لقد تم إعداد الاستبيان بالإطلاع على التراث النظري المرتبط بموضوع الدراسة من هذه الدراسات تمت صياغة أسئلة الاستبيان، الاستبيان مقسم إلى محاور هي:

المحور الأول: أنواع سلوكيات الزميل المتحرش جنسيا بزميلته والذي يتفرع بدوره إلى (15) عبارة.

المحور الثاني: أسباب التحرش الجنسي بالمرأة العاملة ونجد في هذا المحور (21) عبارة

المحور الثالث: آثار التحرش الجنسي على المرأة العاملة ونجد في هذا المحور (10) عبارة.

المحور الرابع: أساليب المرأة العاملة لمواجهة التحرش الجنسي ونجد في هذا المحور (15) عبارة.

ويتم الإجابة على عبارات الاستبيان من خلال أربعة بدائل (موافقة، موافقة تماما، غير موافقة، غير موافقة إطلاقاً).

جدول رقم (04)

تقدير درجات استبيان التحرش الجنسي

موافق تماما	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
أربع نقاط	ثلاث نقاط	نقطتان	نقطة

- حساب الخصائص السيكومترية للاستبيان:

- الصدق الظاهري:

وبالنسبة لصدق استبيان التحرش الجنسي فقد تم الاستعانة بحساب كل من الصدق الظاهري كما هو موضح في الفقرات التالية:

قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين ولحساب صدق المحكمين اعتمدنا على معادلة كوبر (Cooper) والتي تستخدم لحساب نسبة الاتفاق بين التحليل الذي قام به الباحث والتحليل الذي قام به متخصص آخر.

حيث معادلة كوبر تساوي:

عدد مرات الاتفاق

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{100} \times 100$$

عدد مرات الاتفاق + عدد مرات عدم الاتفاق

وقد تراوحت نسبة الاتفاق لمعظم البنود ما بين 70 % و 90 % وهذه النتيجة مرتفعة ويمكن الاعتماد عليها.

$$\text{الصدق الذاتي} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وبلغت قيمته بالنسبة لهذه الدراسة (0.87) أي الصدق الذاتي $0.93 = \sqrt{0.87}$ وهذا ما يدل على وجود

صدق عال.

- ثبات الاستبيان:

تم حساب قيمة الثبات باستخدام الرزمة الإحصائية (spss) وذلك باستعمال الطرق التالية:

- تم حساب الاتساق الداخلي باستعمال الفا كرومباخ وقدرت قيمته: 0.87.

- التجزئة النصفية = 0.77.

- سبرمان براون = 0.77.

وانطلاقاً من النتائج المتحصل عليها يمكن اعتبار أداتنا أنها متميزة بدرجة تفوق المتوسط وتدل على

وجود ثبات ويمكن الاعتماد على نتائجه في الدراسة النهائية.

2-7- استبيان الاستقرار المهني:

- وصف الاستبيان:

قمنا بإعداد الاستبيان بالإطلاع على التراث النظري المرتبط بموضوع الدراسة ومن هذه الدراسات تمت صياغة أسئلة الاستبيان، ويتكون الاستبيان من 41 بند كلها صيغت بطريقة واضحة ومفهومة. ويتم الإجابة على عبارات الاستبيان من خلال أربع بدائل (موافقة، موافقة تماماً، غير موافقة، غير موافقة إطلاقاً).

جدول رقم (05)

تقدير درجات استبيان الاستقرار المهني

موافق تماماً	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
أربع نقاط	ثلاث نقاط	نقطتان	نقطة

- الخصائص السيكومترية للاستبيان:

- الصدق الظاهري:

قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين

ولحساب صدق المحكمين اعتمدنا على معادلة كوبر (Cooper)

وقد تراوحت نسبة الاتفاق لمعظم البنود بين 80 % و 90 % وهذه النتيجة مرتفعة ويمكن الاعتماد عليها.

- الصدق الذاتي = $\sqrt{\text{الثبات}}$

وبلغت قيمته بالنسبة لهذه الدراسة (0.91) أي الصدق الذاتي = $\sqrt{0.91} = 0.95$ وهذا ما يدل على

وجود صدق عال.

- ثبات الاستبيان:

تم حساب قيمة الثبات باستخدام الرزمة الإحصائية (spss) وذلك باستعمال الطرق التالية:

- تم حساب الاتساق الداخلي باستعمال الفا كرومباخ وقدرت قيمته: 0.91.

- التجزئة النصفية 0.89.

- سبرمان براون = 0.91.

وانطلاقاً من النتائج المتحصل عليها يمكن اعتبار أداتنا أنها متميزة بدرجة تفوق المتوسط وتدل على وجود ثبات ويمكن الاعتماد على نتائجه في الدراسة النهائية.

8- الأساليب الإحصائية: النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، تحليل التباين، اختبارات.

9- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

- الفرضية الأولى:

-الفروق بين استجابات أفراد العينة حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير السن.

الجدول رقم (06)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدى أفراد عينة الدراسة في التحرش الجنسي وفقاً لمتغير السن

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئات العمرية	
4.00	19.60	193.33	24	من 23 الى اقل من 30 سنة	التحرش الجنسي
2.42	12.34	202.38	26	من 30 الى اقل من 35 سنة	
4.53	24.38	197.45	29	من 35 الى اقل من 40 سنة	
2.15	9.85	186.00	21	من 40 الى اقل من 50 سنة	
1.87	18.69	195.34	100	المجموع	

يبين الجدول رقم (06) نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في استجابات أفراد عينة الدراسة

وفقاً لمتغير السن، وحينما نقارن بين النتائج الألاحظ ما يلي:

أن مجموع متوسط درجات استجابات الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 35 سنة حول التحرش الجنسي هو أعلى حيث بلغ 202.383 ، في حين أن مجموع متوسط درجات الفئة العمرية من 40 الى اقل من 50 سنة هو أدنى مجموع متوسط بين الفئات العمرية حيث بلغ 186.00

الجدول رقم (07)

نتائج تحليل التباين الأحادي الاتجاه لتحديد الفروق بين المتوسطات الحسابية

حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير السن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3347.780	3	1115.927	3.43	0.02
داخل المجموعات	31224.660	96	325.257		
المجموع	34572.440	99			

يتبين من الجدول رقم (07) أن قيمة (ف) بلغت 3.43 عند مستوى الدلالة 0.02 وهي أصغر من الحد الموضوع الذي هو 0.05، ويعني ذلك أن الفروق بين استجابات أفراد العينة حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير السن دالة إحصائياً عند مستوى 0.05. ولتحديد أي الفروق دال إحصائياً ولمصلحة أي فئة عمرية من الفئات تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) المذكورة نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (08)

نتائج الاختبارات البعدية باستخدام اختبار شيفيه

الفئة العمرية				المتوسط	الفئة العمرية
من 40 إلى أقل من 50 سنة	من 35 إلى أقل من 40 سنة	من 30 إلى أقل من 35 سنة	من 23 إلى أقل من 30 سنة		
0.60 غير دال	0.87 غير دال	0.37 غير دال	-	193.33	من 23 إلى أقل من 30 سنة
0.02 دال	0.79 غير دال	-	0.37 غير دال	202.38	من 30 إلى أقل من 35 سنة
0.18 غير دال	-	0.79 غير دال	0.87 غير دال	197.45	من 35 إلى أقل من 40 سنة

سنة	دال	دال	دال	دال
من 40 إلى أقل من 50 سنة	195.34	0.60 غير دال	0.02 دال	0.18 غير دال

يتضح من الجدول رقم (08) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 بين استجابات الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 35 سنة والفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة ولصالح الفئة العمرية الأولى لأن متوسطها الذي بلغ 202.38 هو أكبر من متوسط 195.34 للفئة العمرية الأخرى.

المناقشة:

وتتفق نتائج دراستنا مع دراسة أمل عاودة (2009) مع دراستنا حيث توصلت دراستها التي كانت حول العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي الأردني إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عمر المرأة والتحرشات الجنسية، وهذا يعني أن لا وجود لأي مانع أو حاجز يحمي المرأة من ممارسة التحرشات، فهي تتعرض للمضايقات صغيرة كانت أو كبيرة، فالرغبات الجنسية بالنسبة للرجال المتحرشين عبارة عن حاجات تحتاج إلى إشباع فقط.

كما تتفق مع دراسة مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح (2007)، حيث أكدت نتائج هذه الدراسة أن 93.3% من عينة الدراسة أكد أن جميع النساء عرضة لأفعال التحرش الجنسي، بمعنى أن هذه الأفعال لم تعد موجهة نحو شريحة معينة من النساء كما كشفت دراسة ألان جيريكو ALANGRIEGO على أن النساء ممن تعرضن للتحرش الجنسي كن اصغر سنا ممن لم يتعرضن.

تتفق أيضاً دراستنا مع دراسة رشا محمد حسن (2008)، حيث توصلت الدراسة إلى أن النساء الأكثر عرضة للتحرش الجنسي هي الفئة العمرية التي تتراوح بين 19 إلى 25 سنة، حيث نجد اختلاف طفيف من حيث الفئة الأكثر تعرضاً للتحرش الجنسي، في دراستنا توصلنا إلى أن الفئة العمرية الأكثر تعرضاً للتحرش الجنسي هي الفئة التي تتراوح بين 30 إلى 35 سنة بالإضافة إلى دراسة بانيت في مصر ودراسة أجراها المركز المصري لحقوق المرأة حيث توصلت هذه الدراستين أيضاً إلى أنه حتى النساء الكبيرات في السن يواجهن أشكالاً مختلفة من التحرش الجنسي وبنسبة عالية، مما يعني أن مظهر المرأة أو عمرها الصغير ليس مكن إثارة الرجال للتحرش بالنساء كما يعتقد الكثيرون.

- الفرضية الثانية:

2- الفروق بين استجابات أفراد العينة حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

الجدول رقم (09)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدى أفراد عينة الدراسة

في التحرش الجنسي وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

البيانات المتغيرة	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
درجات التحرش الجنسي	عازبة	39	192.54	19.10	3.06
	متزوجة	53	196.98	19.06	2.62
	مطلقة	08	198.13	13.63	4.82
	المجموع	100	195.34	18.69	1.87

يبين الجدول رقم (09) نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري في استجابات افراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية ، و حينما نقارن بين النتائج الاحظ ما يلي :

أن مجموع متوسط درجات استجابات العلامات المطلقات حول التحرش الجنسي هو أعلى حيث بلغ **198.13** ، في حين أن مجموع متوسط درجات العلامات العازبات هو أدنى مجموع متوسط بين الحالات الاجتماعية حيث بلغ **192.54** .

الجدول (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي الاتجاه لتحديد الفروق بين المتوسطات الحسابية حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	510.892	2	255.446	0.727	0.486
داخل المجموعات	34061.548	97	351.150		
المجموع	34572.440	99			

يتبين من الجدول رقم (10) أن قيمة (ف) بلغت **0.727** عند مستوى الدلالة **0.02** وهي أكبر من الحد الموضوع الذي هو **0.05**، ويعني ذلك أن الفروق بين استجابات أفراد العينة حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية غير دالة إحصائياً عند مستوى **0.05**.

المناقشة:

وتتفق نتائج دراستنا مع دراسة مديحة احمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح (2007)، حيث أكدت نتائج هذه الدراسة أن 62.1 % من عينة الدراسة أكد أن جميع النساء عرضة لأفعال التحرش الجنسي دون استثناء سواء كانت عازبة أو متزوجة أو مطلقة.

كما تتفق مع دراسة روبرت ماثيو (1994) Robert Mathieu ، حيث أكدت نتائج دراسته أن الفئات اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي هي من جميع الفئات متزوجات، عازبات، مطلقات فالنساء الأرامل والمطلقات هن مجبرات على العمل خاصة مع وجود لديهن أطفال عند أول فرصة عمل والمرأة التي لا تملك الحماية مثل المطلقات والأرامل تعيش مثل هذه الأنواع من التحرشات، ويتطلب منها مصاريف ومبالغ مالية باهظة بالإضافة إلى مشاكل الضرائب المتهاطلة عليهن مما يجبرهن على قبول أي عمل أو أول عمل يطرح عليها وبالتالي تحت ظروف معينة تقع تحت طائلة التهديد والاضغوطات التي أكثرها مادية. إلا أن في دراسة جوكلين هاندي (2006) تعرضت في دراستها إلى ذكر دراسة ليات (1991) أين وضح أن النساء الشابات العازبات هن أكثر عرضة للتحرش الجنسي من الأخريات، خاصة اللواتي يعملن في بيئات ذات السيطرة الرجولية، حيث يواجهن بدرجة متكررة محاولات ثابتة ومستمرة لجعلهن يشاركن في علاقات جنسية.

- الفرضية الثالثة:

3- الفروق بين استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

الجدول رقم (11)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدى أفراد عينة الدراسة في التحرش الجنسي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

البيانات المتغيرة	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
درجات التحرش الجنسي	أقل من 5 سنوات	36	198.69	18.06	3.01
	من 5 و أقل من 8 سنوات	36	196.25	19.97	3.33
	من 8 سنوات فأكثر	28	189.86	17.14	3.24
	المجموع	100	195.34	18.69	1.87

يبين الجدول رقم (11) نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة ، و حينما نقارن بين النتائج ألاحظ ما يلي :
أن مجموع متوسط درجات استجابات العاملات اللواتي لديهن خبرة أقل من 5 سنوات حول التحرش الجنسي هو أعلى حيث بلغ **198.69** ، في حين أن مجموع متوسط درجات العاملات اللواتي لديهن خبرة من 8 سنوات فأكثر هو أدنى مجموع متوسط بين الحالات الاجتماعية حيث بلغ **189.86** .

الجدول (12)

نتائج تحليل التباين الأحادي الاتجاه لتحديد الفروق بين المتوسطات الحسابية حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1276.623	2	638.311	1.860	0.161
داخل المجموعات	33295.817	97	343.256		
المجموع	34572.440	99			

يتبين من الجدول رقم (12) أن قيمة (ف) بلغت **1.860** عند مستوى الدلالة **0.02** وهي أكبر من الحد الموضوع الذي هو **0.05**، ويعني ذلك أن الفروق بين استجابات أفراد العينة حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة غير دالة إحصائياً عند مستوى **0.05**.
المناقشة:

ان تعرض المرأة للتحرش الجنسي رغم خبرتها الطويلة في ميدان العمل يعود إلى كونها حققت نجاحا كبيرا في مسارها المهني، فإن هذا يمكن أن يدفع الرجل إلى محاولة التقليل من قيمة المرأة او التحرش بها، يعني أن هناك بعض الرجال يتحرشون بالمرأة لأنها خرجت إلى العمل وتخطت مساحة خاصة بالرجال وبالتالي عليها أن تتحمل المسؤولية، وكما سبق أن ذكرنا فإن الرجل لا تهتمه مكانة المرأة وخبرتها في

العمل، بحيث أنه حتى النساء الإطارات يتعرضن للتحرش الجنسي، إذن ماذا نقول عن العاملة البسيطة الجديدة التي تكون تحت مسؤولية مسؤول متسلط مستغل، لا تفيدها الخبرة ولا تدفع عنها الأذى. إن القانون الجزائري تطرق في مادته 223 من قانون العقوبات إلى تعريف التحرش الجنسي على أنه استغلال سلطة أو الوظيفة أو المهنة بإصدار أوامر أو التهديد أو الإكراه بممارسة ضغوط عليه قصد إجباره على الاستجابة لرغباته الجنسية، فنذكر هنا حالة بعض السكرتيرات ذوات الخبرة الكبيرة في التعامل مع المسؤولين الكبار فممكن أن يكون هذا المسؤول من الذين يحبون استغلال سلطتهم لتحقيق رغباتهم ونزواتهم، وبحكم أن العلاقة السلطوية تفترض احترام الرئيس في إطار العمل، إلا أن هذا الأخير يخرج عن هذا الإطار إلى استخدام السلطة في غير محلها فيبقى الأمر بين يدي هذه العاملة أو السكرتيرة في اتخاذ القرار في الرضوخ لأوامره خاصة إذا كانت محتاجة وبالتالي هذا يجعله يكتشف نقطة ضعفها وبالتالي تكرار هذا السلوك، وإما رفض السلوك وبالتالي فإنها لا تدري ما هو مصير عملها.

إلا أنه هناك حالات تكون فيها نفسية المرأة مجارية للشعور بأنها محبوبة ومرغوبة وملاحقة وتعتبره مدعاة للمفخرة مما يدفعها للتستر عن المتحرش رغم معاناتها فتساهم بذلك في زيادة التحرش الجنسي بها وذلك نظرا لعدم معرفتها لطبيعة العلاقة التي تجمعها برئيسها وجهلها لحقوقها القانونية، هذا من جهة، إضافة إلى انعدام الوعي لدى بعض المسؤولين بأنه عليهم عدم اختزال المرأة في جنسها فقط، وأنه عليهم معرفة أن من يتحرشون بهن زميلاتهن وأن هناك مساحات لا يجوز لهم اقتحامها لأنها تشكل مساسا بحرية الآخر والحال أن حرية الفرد تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين.

كل هذه الظروف مجتمعة تؤدي حتما إلى التحرش الجنسي بالنساء العاملات بصفة عامة بغض النظر عن خبرتها فهذه طبيعة الرجل التي خلقه الله عليها. و عليه فان نتائج دراستنا أظهرت عكس ما توقعناه بحيث أن كل النساء معرضات للتحرش الجنسي سواء لديها خبرة أو لا.

وتتفق نتائج دراستنا مع الدراسة الصادرة عن (الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب (2001) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن في القطاع الشبه عمومي هناك نسبة هامة من النساء الأطر يتعرضن للتحرش الجنسي، فالخبرة الطويلة في ميدان العمل لا تنفي تعرض هذه المرأة إلى التحرش الجنسي، فالمرأة العاملة جديدة كانت أو ذات خبرة وذات مكان قيادي في مؤسسة معينة لا يعني عدم تعرضها للتحرش الجنسيين وهذا ما كانت تعني به مديحة أحمد (2007) في دراستها أن التحرش الجنسي غير موجه إلى شريحة معينة من النساء.

الفرضية الرابعة:

الفروق بين استجابات أفراد العينة في الاستقرار المهني:

الجدول رقم (13)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدى أفراد عينة الدراسة في التحرش الجنسي وفقاً لمتغير الاستقرار المهني

البيانات المتغيرة	الاستقرار المهني	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
درجات التحرش الجنسي	غير مستقرة مهني	48	189.69	16.07	2.32
	مستقرة مهني	52	200.56	19.55	2.71

يبين الجدول رقم (13) نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري في استجابات افراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة ، و حينما نقارن بين النتائج ألاحظ ما يلي :
 أن مجموع متوسط درجات استجابات العاملات المستقرات مهنيا حول التحرش الجنسي هو أعلى حيث بلغ 200.56 ، في حين أن مجموع متوسط درجات العاملات غير المستقرات مهنيا هو أدنى مجموع متوسط حيث بلغ 189.69.

الجدول(14)

نتائج اختبار T لتحديد الفروق بين استجابات أفراد العينة
 حول التحرش الجنسي وفقا لمتغير الاستقرار المهني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		idd	قيمة (ت)	الدلالة	قيمة (ف)	
3.60	10.87-	0.003	98	3.023-	0.040	4.345	درجات التحرش الجنسي
3.57	10.87-	0.003	96.747	3.047-			

ويتضح من الجدول رقم (14) بعد تطبيق اختبار (ت) أن الفروق بين استجابات أفراد العينة حول التحرش الجنسي وفقاً لمتغير الاستقرار المهني دالة إحصائياً عند مستوى . 0.05 وهذا يعني أنه توجد فروق جوهرية بين أفراد العينة.

المناقشة :

بالنسبة للنساء العاملات المستقرات رغم تعرضهن للتحرش الجنسي بصفة متكررة من طرف الزملاء أو المسؤولين، فهذا لا يسمى باستقرار مهني عندهن لأنه قبل الاستقرار المهني يجب أن يكون هناك استقرار نفسي، الحب للعمل، النشاط، الطموح...الخ وهذا ما لا نجده عند هذه الفئة من العاملات وبالتالي فإنهن يسمين هذا الاستقرار بحالة من التقبل المشروط إما تقبل طلبات المسؤول وبالتالي تتمتع بكل حقوقها وأكثر كأن تأتي متأخرة في الصباح والسماح لها بالغياب كلما احتاجت لذلك وربما ترقية أو أن ترفض وبالتالي مصيرها الفصل من العمل أو التحويل إلى مكان آخر أو تسليط العقوبات عليها في كل مرة حتى تكره العمل لو وحدها وبالتالي تبحث عن عمل آخر، هكذا تصبح هذه العاملة ترى أن بقاءها في هذا العمل مرهون بتقبل هذه المضايقات التي يمارسها المدير أو الزملاء عليها.

وقد يتساءل البعض عن سبب تمسك هذه العاملات في عملهن رغم تعرضهن للتحرش الجنسي؟ السبب هو أنها قد تكون هي التي تعمل وتعيد الأسرة، فهي المصدر الوحيد لكسب المال وقضاء حاجياتها وحاجيات الأسرة، ففي هذه الحالة تبقى المرأة متمسكة بهذا العمل رغم المعاناة.

وفي حالة العاملة مطلقة فهي مجبرة على العمل والحصول على المال خاصة مع وجود لديها أطفال فاستمرار حياة أطفالها من دراسة ومأكل وملبس...الخ (مرهون على استمرارها في العمل).

كل هذه الأسباب هي التي تجعل النساء المتعرضات للتحرش الجنسي يتمسكن بالعمل رغم المعاناة. أجل لقمة العيش، كما انه في الجزائر يصعب ترك العمل وإيجاد عمل آخر في مدة زمنية قصيرة فلا وجود للضمانات في هذا الجانب.

في حين هناك من النساء مستواهن الاقتصادي لا بأس به وواعيات جدا فلا تقبل الرضوخ لمثل هذه السلوكات وتفضل ترك العمل أو تغيير مكان العمل على أن يمس لها شخص في كرامتها.

في الأخير يمكن القول أن التحرش الذي تتعرض له العاملات في قطاعي الصحي لولايتي تيزي وزو وبومرداس هو سلوك غير مرحب به وهن دائما في بحث عن طرق تجنب هذا المسؤول أو الزميل، والتمسك بالعمل نظرا إلى صعوبة إيجاد عمل آخر في مكان آخر قد يكون بعيد على مسكنها، فالمرأة تراعي الكثير من الخصوصيات في عملها ولديها أسبابها.

خلاصة:

وختاما فإن المؤشرات التي تكشف عنها نتائج هذه الدراسة على الرغم من محدودية عينتها كفيلا بإثارة القلق البحثي والمجتمعي، نظرا لما تكشف عنه من الارتفاع النسبي لحدوث التحرش الجنسي في ميدان العمل وهو ما يحفزنا على وجوب وضع هذه الظاهرة تحت مجهر البحث العلمي حتى يقيم وضعها الراهن بصورة أكثر شمولا، كما نذكر أن خطورة ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة العاملة لا يكمن فقط في حجمها وطبيعتها ومعدلات حدوثها، بل فيما تولد من مشكلات لاحقة وما تنبئ عنه من خلل في بنية العلاقات الاجتماعية القائمة وما تكشف عنه من تراجع في النسق القيمي في مجتمعنا.

وعلى أية حال فإننا نعتقد أن درجة أهمية هذه الدراسة تتمثل في قدرتها على لفت إنتباه المزيد من الباحثين النفسيين من بعدنا إلى أهمية هذا الموضوع، ومعالجته من زوايا المتنوعة بغية الوقوف على أبعاده بصورة أكثر إحاطة ودقة، وتمهيدا لإشاعة الوعي المجتمعي بطبيعته وأهميته والعمل على بناء إستراتيجية قومية لإدارة عمليات المواجهة والوقاية من التحرش الجنسي في كل من المؤسسات العامة والخاصة تشمل جميع أطرافه بدءا من المتحرش والضحية ومرورا بالزملاء وانتهاء بالإدارة حتى تصبح بيئة العمل في مجتمعنا أكثر نقاءا، بل وخالية من التلوث التحرشية.

وختاما لذلك نأمل أن تكون هذه الدراسة قد كشفت عن بعض الجوانب الهامة من المشكلة، وأن تكون لنتائجها بعض الفائدة للمهتمين بهذا المجال من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

- امل سالم عواودة(2009). العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي، الاردن ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع
- سامي عريفج (1999).مناهج البحث العلمي و اساليبه، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الاردن
- سهيلة حاشي (2008). التحرش الجنسي بالنساء العاملات في اماكن العمل دراسة حالة لبعض النساء العاملات خارج بيوتهن. - الجزائر : قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر
- ظريف شوقي محمد فرج و عادل محمد هريدي(2004). التحرش الجنسي بالمرأة العاملة، دراسة استكشافية على عينة من العاملات المصريات، مجلة كلية الاداب جامعة بني سويف، جامعة بني سويف.
- محمد بوعلق (2009).الموجه في الاحصاء الوصفي و الاستدلالي في العلوم النفسية و التربوية و الاجتماعية - دار الامل للطباعة و النشر و التوزيع.
- محمود فتحي محمد ، العوامل المؤدية إلى ظاهرة التحرش الجنسي ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها دراسة مطبقة على طالبات الفرقة الرابعة بجامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، القاهرة

2- باللغة الاجنبية:

- Albou Paul (1975). problemes humains de l'entreprise paris ,donod, p. 90.
- Ficher Gustave Nicolas(2003). la psychologie des violences sociales ,paris,dunod.

- **Hirigouyen Marie France(1998).** le harcelement moral, la violence perverse ,paris, syros
- **Norbert Sillamy(1991).**Dictionnaire de la Psychologie, la Rouse, paris.